

إن القادة الراغبين حقاً في السلام يجب عليهم أن يجلسوا وجهاً إلى وجهه. بالطبع تستطيع الولايات المتحدة دعم الأطراف في حل مشاكلهم لكنها لا تستطيع حل المشاكل العالقة بينهم. لا يمكن فرض السلام من الخارج وهو لن يتأتى إلا من خلال المفاوضات المباشرة التي تنمي الثقة المتبادلة.

لقد تحدثت العام الماضي عن رؤية السلام القائمة على اعتراف دولة فلسطينية منزوعة السلاح بالدولة اليهودية. إذ إننا نتوقع من الفلسطينيين الاعتراف بالدولة اليهودية تماماً مثلما يتوقع الفلسطينيون من إسرائيل الاعتراف بدولة فلسطينية. إن حكومتي أزالمت المئات من السواتر الترابية والحواجز والنقاط التفتيشية وأفسحت المجال أمام انسياب الحركة الفلسطينية [في يهودا والسامرة]. وقد ساعدنا نتيجة لهذه الإجراءات في إحداث طفرة عجيبة للاقتصاد الفلسطيني (تتمثل بفتح مقاهٍ ومطاعم وأعمال وحتى دور سينما تتسع لعروض متعددة). كما أننا أعلننا عن تعليق غير مسبوق لجميع أعمال البناء الإسرائيلية الجديدة في يهودا والسامرة. (.....)

إن اتفاق السلام مع الفلسطينيين يجب أن يتضمن تدابير أمنية فعالة في الميدان. يجب على إسرائيل أن تتأكد من عدم تكرار ما جرى في لبنان وغزة في الضفة الغربية أيضاً. إن المشكلة الأمنية الرئيسية بين إسرائيل ولبنان لا تتعلق بالحدود الإسرائيلية اللبنانية بل بالحدود اللبنانية السورية حيث تهرب إيران وسوريا عشرات الآلاف من قطع الأسلحة إلى حزب الله عبرها. كما أن المشكلة الأمنية الرئيسية بين إسرائيل وقطاع غزة ليست الحدود المشتركة بل الحدود بين غزة ومصر التي تم حفر قرابة 1000 نفق تحتها لتهرب الأسلحة. لقد أثبتت التجارب أن الحضور الإسرائيلي على الأرض قد يمنع تهريب الأسلحة. ولهذا السبب يجب أن يتضمن أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين حضوراً إسرائيلياً على الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية المستقبلية. أما إذا أثبت السلام مع الفلسطينيين استمراره فسيتمنى إعادة النظر في التدابير الأمنية. إننا مستعدون للمجازفة من أجل السلام لكننا لن نغامر على حياة شعبنا وحياة الدولة اليهودية الوحيدة. (.....)

أيها الأصدقاء،

لقد اجتمعنا هنا اليوم لأننا نؤمن بالمثل العليا المشتركة هذه. وبفضل هذه المثل فإنني على يقين من أن إسرائيل وأمريكا ستقفان دوماً جنباً إلى جنب.

وثيقة رقم 82 :

بيان وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميلباند أمام مجلس العموم البريطاني حول استخدام جوازات سفر بريطانية في اغتيال محمود المبحوح⁸²

23 آذار/ مارس 2010

في ما يلي نصّ البيان الذي أدلى به وزير الخارجية البريطاني، ديفيد ميلباند، أمام مجلس العموم البريطاني في لندن، يوم الثلاثاء، 23 آذار/ مارس 2010، بشأن التحقيقات والإجراءات ذات الصلة بعملية اغتيال القيادي الفلسطيني محمود المبحوح في دبي، في العشرين من كانون الثاني/ يناير 2010، وقد أعلن الوزير ميلباند في بيانه عن إجراءات من بينها قيام حكومته بطرد دبلوماسي من السفارة الإسرائيلية في لندن، رداً على إساءة استغلال جوازات سفر بريطانية في عملية الاغتيال تلك.



بالإذن منكم السيد الرئيس (رئيس مجلس العموم البريطاني) سادلي بتصريح للبرلمان حول التحقيق الذي أعلن عنه رئيس الوزراء في 17 شباط/ فبراير حول استخدام جوازات سفر بريطانية مزورة في قتل محمود المبحوح في دبي يوم 19 كانون الثاني/ يناير.

ما زالت المملكة المتحدة مستمرة في دعم التحقيقات الجارية في عدد من الدول، بما فيها الإمارات العربية المتحدة نفسها. إلا أنّ وكالة التحقيق بالجرائم الخطيرة (هيئة حكومية بريطانية مختصة) رفعت تقريرها في الأسبوع الماضي لوزير الداخلية حول نتائج التحقيق الذي أجرته. وانتهى رئيس الوزراء ووزير الداخلية، بالإضافة لي شخصياً، الآن من تدارس هذا التقرير وتم تقديمه لمجلس الوزراء صباح اليوم (الثلاثاء 23 آذار/ مارس 2010).

وقد تحدثت خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية إلى وزراء خارجية دول أخرى تمّ استخدام جوازات سفرها في العملية. وما زالت التحقيقات في تلك الدول مستمرة.

لن يكون من الصواب نشر التقرير بالكامل، لاعتبارات قانونية وغيرها، لكن من الصواب أن يعلم مجلس العموم ملخّصاً للاستنتاجات التي توصلت إليها وكالة التحقيق بالجرائم الخطيرة، والإجراء الذي سنتخذه رداً على ذلك.

ولتجنب أي شك، يجدر بي أن أوضح للمجلس بأنه فيما يتعلق بكل من حاملي جوازات السفر الاثني عشر الذين تحدثت الوكالة بشأنهم، لم تجد الوكالة أي دليل يوحي بأن أيّاً منهم ليس سوى ضحية بريئة لانتحال الشخصية.

وليس هناك حاجة للقول، لكن يتعين علي أن أضيف، بكل تأكيد ممكن بأنه لم يكن لدى المملكة المتحدة أي علم مسبق على الإطلاق بما حدث في دبي، ولم تشارك بأي شكل من الأشكال في عملية القتل. أجرت وكالة التحقيق بالجرائم الخطيرة تحقيقاً محترفاً جداً. ولّبت السلطات الإسرائيلية كافة الطلبات التي قدّمتها الوكالة إليها. وتوصّلت الوكالة لاستنتاج بأنّ جوازات السفر كانت عبارة عن نسخ عن جوازات سفر بريطانية أصلية عندما تم تقديمها لأفراد ذوي صلة بإسرائيل للتحقق منها، إمّا في إسرائيل أو في دول أخرى. ولم يجدوا أي صلة بأي دولة أخرى.

وبالنظر إلى أنّ هذه كانت عملية متقنة جداً تمّ فيها إجراء عملية تزوير عالية الجودة، فإنه في حكم الحكومة البريطانية أنه من المرجح جداً أنّ جهاز مخبرات دولة هو من قام بعملية التزوير. وبأخذ ذلك بعين الاعتبار إلى جانب تحقيقات أخرى، والصلة بإسرائيل التي تحققت منها وكالة التحقيق بالجرائم الخطيرة، فإننا توصلنا إلى وجود أسباب قوية تدعو للاعتقاد بأنّ إسرائيل مسؤولة عن إساءة استخدام جوازات سفر بريطانية.

تأخذ الحكومة البريطانية هذا الموضوع على محمل الجدية. فلا يمكن أبداً احتمال إساءة استغلال جوازات سفر بريطانية. حيث أن ذلك يمثل خطراً على سلامة المواطنين البريطانيين في المنطقة. كما أنه يشكل تجاهلاً تاماً لسيادة المملكة المتحدة. وحقيقة أنّ من قام بذلك هي دولة صديقة لديها علاقات دبلوماسية وثقافية وتجارية وشخصية مع المملكة المتحدة قد زاد الطين بلة. لا يمكن لأي دولة أو حكومة أن تقف متفرجة في مثل هذا الموقف.

السيد الرئيس؛

إسرائيل دولة ديمقراطية وحققت إنجازات مرتبطة باسمها في منطقة في العالم يعمها الخطر. وهذا يجعل التعاون الدولي أكثر أهمية. لقد عملت بريطانيا بشكل وثيق مع إسرائيل، بل سوف تستمر بالعمل معها، في عدد من القضايا، وخصوصاً التهديد النووي الإيراني. لكن يجب أن يكون ذلك التعاون مبنياً على الشفافية والثقة.

وبالتالي فإن الحكومة البريطانية ستتخذ عدداً من الخطوات، بناء على الدليل الذي تبين، لتوضيح استيائها تماماً مما حدث، والسعي لضمان أن لا تتكرر مثل هذه الإساءة مرة أخرى.

لقد التقيت وزير الخارجية (الإسرائيلي أفيغدور) ليبرمان في 22 شباط/ فبراير (2010). في ذلك الحين كان التحقيق الذي نجره قد بدأ للتو. وأعربت له حينها عن عميق قلقنا تجاه ما حدث، وأوضحت له بأننا نتوقع تعاون إسرائيل مع التحقيق. والتقيت به مرة أخرى يوم أمس في بروكسيل. وأبلغته بما توصلت إليه وكالة التحقيق بالجرائم الخطيرة من استنتاجات في تقريرها، والإجراءات التي نعتزم اتخاذها، وعزمنا على أن نرى عدم تكرار ذلك مطلقاً مرة أخرى. كما سلمته رسالة نسعى خلالها للحصول على ضمان رسمي منه بأن دولة إسرائيل لن تكون طرفاً في المستقبل بإساءة استغلال جوازات سفر بريطانية بهذه الطريقة.

يجب أن تكون العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا وإسرائيل بناء على أعلى معايير الثقة. ويُعتبر عمل سفارتنا في إسرائيل والسفارة الإسرائيلية في لندن ضرورياً للتعاون بين بلدينا. تماماً كما هو الحال بالنسبة للحوار الاستراتيجي بين بلدينا. هذه الروابط مهمة، ونريد لها أن تستمر. إلا أنني طلبت سحب أحد أعضاء السفارة من المملكة المتحدة نتيجة لما حدث، وهذا سوف يجري بالفعل.

سيكون لدى أعضاء المجلس (مجلس العموم البريطاني) الزملاء قلق تجاه مصير حاملي جوازات السفر البريطانية المعنيين. فكما قال أحدهم، من المثير للصدمة حقاً أن يخلد المرء إلى النوم كموطن عادي، ويصبح كإرهابي مطلوب. وقد قدّمنا المساعدة القنصلية للمواطنين الاثني عشر الذين تمت إساءة استغلال جوازات سفرهم وانتحال شخصياتهم. وقد عرضنا عليهم جميعاً ضمن هذا الإجراء جوازات سفر بيومترية جديدة، وهي جوازات سيجري تعميمها على كافة أفراد الشعب البريطاني، ويُعتبر تزويرها أكثر صعوبة. ومن شأن هذا أن يمنحهم الثقة بأنه ما زال باستطاعتهم السفر بسلام باستخدام جوازاتهم البريطانية. وقد تمّ حتى الآن إصدار جوازات سفر بيومترية جديدة لأحد عشر منهم.

ولأجل تنبيه المواطنين البريطانيين إلى مخاطر احتمال إساءة استغلال جوازات سفرهم بالطريقة نفسها، فإنني سأقوم اليوم بتعديل النصائح المتعلقة بالسفر إلى إسرائيل لتوضيح هذا الخطر المحتمل، ولعرض الخطوات التي يمكنهم اتخاذها لتقليله.

السيد الرئيس؛

إنّ الشرق الأوسط ليس مكاناً للتفكير المبهم أو الذي يحمل على التمني. فالشعب الإسرائيلي يسعى إلى، بل ويستحق، أن ينعم بالمشروعية والأمن. والمملكة المتحدة لن تخل بمساندتها لذلك. إلا أنّ الإجراءات التي اتخذت (من الجانب الإسرائيلي) في هذه الحالة غير مقبولة أبداً ويجب أن تتوقف.

وإنني أقدم هذا البيان لمجلس العموم.

